



العثماني يفك عقدة «البلوكاج» ويعلن تشكيل أغلييته الحكومية بمشاركة الاتحاد الاشتراكي

تشكيل لجنة مشتركة بين أحزاب الاغلبية لتوزيع 30 حقيبة وزارية واخنوش يتشبت بوزارات القطب المالي والاقتصادي

محمد اليوبي

والأوقاف والشؤون الإسلامية والأمانة العامة للحكومة وإدارة الدفاع الوطني. وأكدت المصادر أن حزب التجمع الوطني للأحرار سيتولى الحقائق المرتبطة بالقطب المالي والاقتصادي، فضلا عن وزارة التجهيز والنقل. وأوضح العثماني أن في مقدمة أولويات الحكومة التي ستضم أحزاب العدالة والتنمية، والتجمع الوطني للأحرار، والاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والتقدم والاشتراكية، يأتي إصلاح الإدارة الذي خصص له الملك خطاب افتتاح الولاية التشريعية العاشرة، ورفع تحدي جودة خدمات الصحة والتعليم والشغل ومقاومة الفساد، وغيرها من الأوراش ذات الأهمية. وشدد على أنه سيتم استحضار أهمية السياسة الإفريقية التي تنهجها المملكة، والتي تفرض توجهات مهمة ومفيدة جدا للقارة الإفريقية وللمملكة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مؤكدا أن الحكومة ستحرص، أيضا، على الاستمرار في دعم وإتمام الإصلاحات التي بدأت في إطار الحكومة السابقة والتي رعاها جلالته الملك، ومنها، بالخصوص، إصلاح منظومة العدالة وتنزيل رؤية 2030 بالنسبة لإصلاح التربية والتعليم وورش التنمية القروية وتطبيق الاستراتيجية المتعلقة بالطاقة. وأضاف رئيس الحكومة المكلف «سنعمل على أن نكون في مستوى المرحلة، مستحضرين ما ورد في الخطاب الملكي بذكر من تأكيد على الحاجة إلى حكومة كفاءات مؤهلة ستعمل وفق أساليب واضحة وبرنامج دقيق، وتستجيب لتطلعات الشعب المغربي وانتظارات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وتخط في تعزيز النموذج المغربي».

الهيكلية وإخراج الحكومة إلى حيز الوجود، وأكد عزم الجميع «على الإسراع بإخراج حكومة في مستوى التحديات»، قائلا: «نريد أن نفتح باب أمل واسع جدا، وعازمون على أن تكون حكومة إنجاز وإنتاج وفعل تصل نتائجها إلى المواطنين والمواطنات»، مشيرا إلى أن أحزاب الأغلبية الحكومية ستعمل على إرساء حكومة قائمة على هيكلية فعالة وناجعة، وتعكس الأولويات الكبرى التي تفرسها المرحلة.

وكشفت مصادر قيادية بأحزاب الأغلبية، وجود توجه لدى قادة هذه الأحزاب بتقليص

عدد الحقائق الوزارية للحكومة المقبلة، بحيث لن تتجاوز 30 حقيبة وزارية، خلافا للحكومة المنتهية ولايتها التي كانت تتكون من 40 وزيرا. وأفادت المصادر ذاتها أن حزب العدالة والتنمية سيحصل على تسع حقائب، متبوعا بحزب التجمع الوطني للأحرار بست حقائب، ثم حزب الحركة الشعبية بأربع حقائب، وثلاث حقائب لحزب الاتحاد الاشتراكي، وحقيبتين لكل من حزبي التقدم والاشتراكية والاتحاد الدستوري، وأربع حقائب ستتولاها شخصيات «تقنوقراطية»، ويتعلق الأمر بوزارات الداخلية

بعد مرور أزيد من خمسة أشهر على أزمة «البلوكاج الحكومي»، بسبب تعنت رئيس الحكومة المعفي من مهامه، عبد الإله بنكيران، والأمانة العامة لحزبه، بخصوص رفضهما مشاركة حزب الاتحاد الاشتراكي في الحكومة، أعلن خلفه رئيس الحكومة المكلف سعد الدين العثماني، مساء أول أمس (اليسبت) بالرباط أن تشكيلة الحكومة المقبلة ستضم فضلا عن حزب العدالة والتنمية، كلا من التجمع الوطني للأحرار، الاتحاد الدستوري، الحركة الشعبية، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والتقدم والاشتراكية. وبذلك، تكون الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية قد انقلبت على موقفها «المتصلب» السابق عندما رفعت «الفيتو» في وجه حزب الاتحاد الاشتراكي، كما أن بنكيران أقسم على عدم دخول هذا الحزب إلى الحكومة عندما قال، أمام شبيبة حزبه في تجمع عقده بمنتمج الوليدية، «إذا دخل الاتحاد الاشتراكي إلى الحكومة أنا ماشي بنكيران». وتسبب قبول العثماني والأمانة العامة للحزب بمشاركة هذا الحزب في الأغلبية الحكومية في موجة غضب عارمة داخل الحزب، فيما بدأت الاستقالات من صفوفه تتقاطر على مقر حي اللبمون بالعاصمة الرباط.

وقال العثماني، في تصريح صحفي بحضور الأمناء العامين للأحزاب الستة المكونة للأغلبية الحكومية، إن الإرادة الحازمة لتجاوز العقبات التي حالت دون تشكيل الحكومة في الشهور الماضية هي التي أملت، على وجه الخصوص، اتخاذ هذا القرار، وأعلن عن تشكيل لجنة من ممثلي أحزاب الأغلبية، ستنبك على إعداد البرنامج الحكومي، بموازاة مع إتمام ورش

